الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

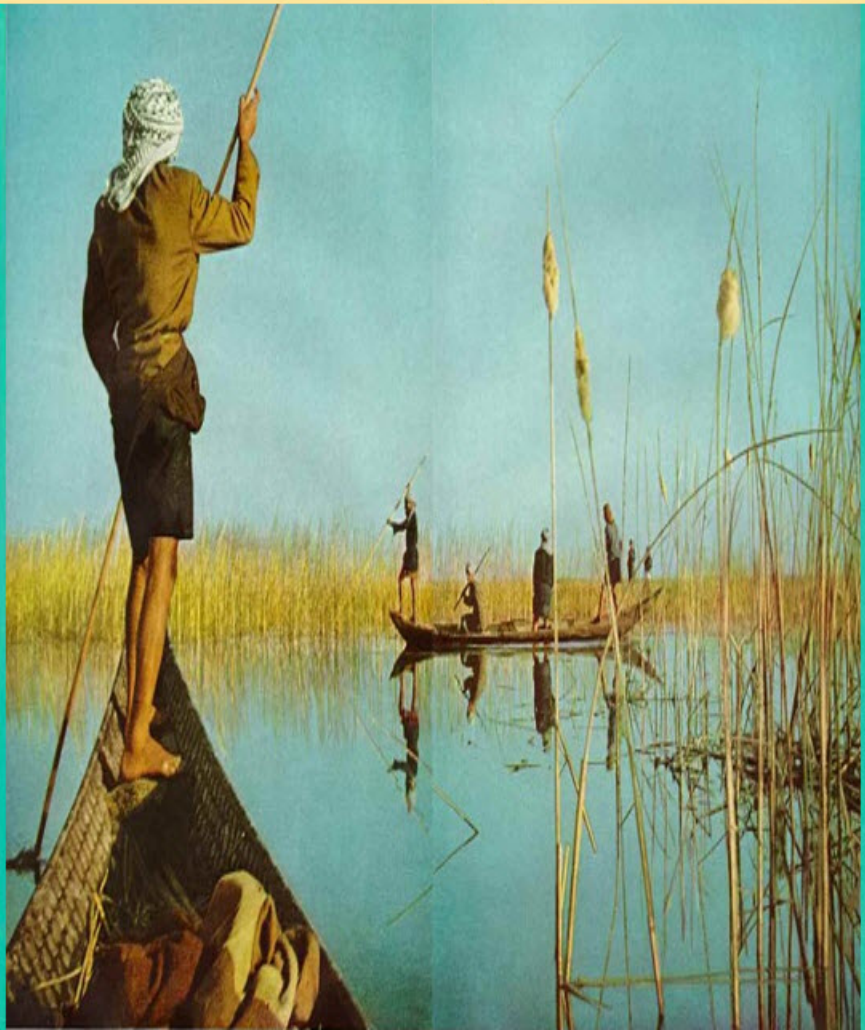

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

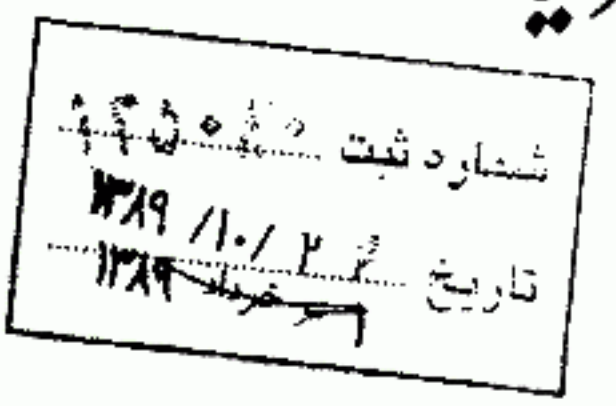

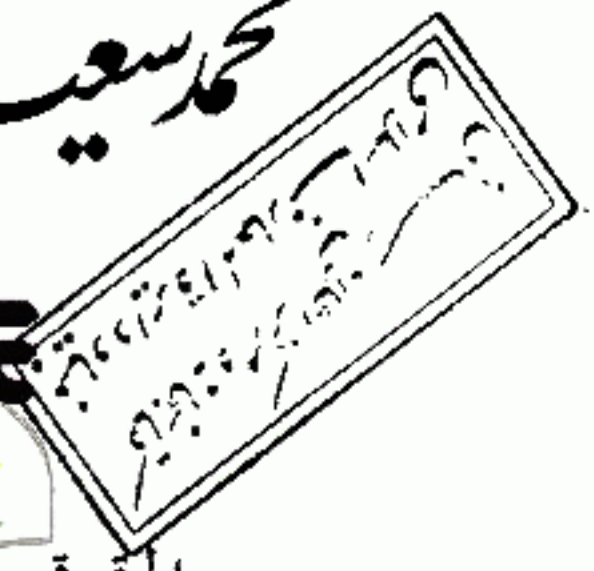

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

لا ...للخيار الطائفي

● أحمد الكاتب (لندن)

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين .

في البدء أود أن أشكر الأخوة القائمين على ندوة (شيعة العراق على مفترق طرق) لإتاحتهم الفرصة لي للحديث عن هذا الموضوع الاستراتيجي الخطير الذي يهم ملايين من أبناء أمتنا الاسلامية في العراق وخارج العراق ، وأعتقد أن الاخوة القائمين على الندوة قد صوروا القضية خير تصوير عندما أشاروا الى حقيقة الأزمة وهي وقوف شيعة العراق على مفترق طرق ، والتذبذب بين الخيار الطائفي والخيار اللا طائفي .

وان الوقود ملياً عند هذا المفترق قبل سلوك أي من الخيارين لهو أمر مهم جداً ويستحق التفكير الطويل ، وذلك لاحتمال أن يؤدي أي طريق يسلكه شيعة العراق ـ والشيعة عموماً ـ الى النصر والتقدم في حل مشاكلهم أو الهزيمة والتراجع والسقوط في أوحال الفشل .

ومن هنا أشعر أن على كل شيعي في العراق أن يشارك في هذا التفكير ويختار طريقه للمستقبل . ويتأمل جيداً قبل أن يستسلم لعواطفه أو أحلامه أو يقوم بأي رد فعل إيجابي أم سلبي على ما يقوم به النظام الطائفي في العراق .

وقبل أن نقوم بتقديم الرأي المفضل من قبلنا يجدر بنا القيام بتحديد المشكلة :

تحديد المشكلة

والمشكلة ـ حسبما يبدو ـ تتمثل في قيام نظام علماني ديكتاتوري ينتمي قبلياً الى طائفة معينة في العراق بممارسة تمييز طائفي ضد المواطنين الذين ينتمون اجتماعياً الى طائفة الشيعة من دون ملاحظة التزامهم بالدين أو التشيع ، فهو يمارس بحقهم سياسة تمييز واضحة ويحول دون تسنمهم لمراكز سياسية وعسكرية في البلاد منذ عشرات السنين وقد أخذ يمارس بحقهم سياسة إرهابية وانتقامية أعنف منذ لجأ عامة الشيعة الى المعارضة والثورة عليه ، وقد لجأ النظام بقيادة صدام الى العزف على الوتر الطائفي بصراحة من خلال وسائل إعلامه أثناء الانتفاضة الشعبانية المباركة ، وأسفر عن وجهه الحقيقي الطائفي الذي كان يحاول أن يخفيه وراء براقع العروبة والعلمانية والاشتراكية .

ومن الواضح أن النظام (القومي) العلماني لم يحاول يوما أن يجبر الشيعة على تغيير معتقداتهم الدينية الخاصة ويحولهم الى (سنة) مثلاً ، كما فعلت وتفعل أنظمة دينية هنا أو هناك تخوض صراعات

دينية مع جماعات معارضة وتسعى الى محاربتها وتغيير عقيدتها ، وذلك لأن النظام العراقي لم يكن يؤمن بالاسلام فضلاً عن الالتزام بهوية مذهبية معينة ، ومن هنا فقد كان صراعه مع الشيعة في العراق صراعاً قبلياً مع القبائل الشيعية التي تنافسه على السلطة ، وليس صراعاً حول محور المذهبية أو الدين .

ونستطيع أن نفهم حقيقة هذا الصراع من خلال محاربة النظام للحركات الاسلامية السنية في العراق ، كما نستطيع أن نلمس ذلك في صراع القبائل المهيمنة على السلطة مع القبائل السنية الأخرى ، والجماهير والأحزاب السنية المعارضة ، وهو ما يكشف عن حقيقة الحرص والخوف على السلطة لدى القابضين عليها بغض النظر عن المظاهر الطائفية .

جذور المشكلة

وقد ورث النظام العراقي الذي تأسس في بداية العشرينات من هذا القرن الموقف الطائفي السلبي من الشيعة في العراق ، من سلفه النظام العثماني الذي كان يخوض صراعاً على النفوذ مع الأنظمة الصفوية والقاجارية التي حكمت بلاد فارس منذ القرن العاشر الهجري ، وكانت تحمل الهوية الشيعية ، وكانت تتبادل مع النظام العثماني الهيمنة على العراق . . وقد كان النظامان الصفوي الشيعي والعثماني السني يستخدمان الدين والمذهبية في صراعهما من أجل اكتساب النفوذ في العراق ولذلك كانا يعملان من أجل تشييع أو تسنين أكبر قدر وأوسع قطاع من الناس .

وقد عانت الطائفة الشيعية في العراق من ضغط الحكام العثمانيين الكثير تبعاً للسياسة الطائفية والمخاوف التي كان يحملها العثمانيون ضدهم ، ولذلك أهملت بلادهم وتعرضوا للظلم الشديد .

وفيما عدا ذلك فقد تعرض الشيعة في العراق بعد انهيار دولة الإمام الحسن بن علي ومبايعته لمعاوية بن أبي سفيان لضغوط ارهابية شديدة وهذا ما أدى بهم بعد حين الى الثورة والاستنجاد بالامام الحسين الذي قامت القوات الأموية بقتله مع أهل بيته وأصحابه القلائل شر قتلة ، وأخذت تلاحق الشيعة وتقبض عليهم وتعذبهم وتقتلهم وخاصة أيام الحجاج بن يوسف الثقفي الذي حكم العراق تحت ظل الخلافة الأموية .

وبالرغم من استطاعة جناح شيعي هو الجناح العباسي من القضاء على الحكم الأموي إلا أنه بدا فور تسلمه السلطة سياسة إرهابية ضد اتباع البيت العلوي من الحسنيين والحسينيين ، واستمر الضغط على أئمة أهل البيت ، وخاصة في العهد العباسي الأول .

ولكن الصراع في الفترة الأموية والعباسية بين الشيعة والأنظمة المعادية لهم لم يكن ذا أبعاد (طائفية) بقدر ما كان يحمل طابعاً سياسياً ، لأن الشيعة يومها كانوا يشكلون حزباً سياسياً حيا يميل الى تأييد الأئمة من أبناء علي والحسين ، ولم يكونوا قد أصبحوا (طائفة) جامدة تتوارث الهوية الطائفية دون معنى ودون التزام سياسي أو حقيقي ، وكان الضغط موجها ضد من يقفون في الخندق المعارض للسلطة ، في حين كان يرتفع عن الذين يغيرون مواقفهم أو ولاءهم السياسي كما حدث للكثير من قادة الجيش الأموي الذي حارب الإمام الحسين في كربلاء ، الذين كانوا قد راسلوا الإمام الحسين من قبل ودعوه الى الثورة ولكنهم انقلبوا عليه وانضموا الى صفوف السلطة الأموية وقاتلوا الامام الحسين ، حيث لم تكن الهوية الشيعية صفة لازمة ودائمة لا تتغير كما هو الحال اليوم في الفرز الطائفي .

وقد انحسر الضغط عن الشيعة الامامية الاثنا عشرية في العهد العباسي الثاني عندما قالوا بالتقية والانتظار للإمام المهدي الغائب ، وابتعدوا عن الأعمال الثورية المعارضة للسلطة العباسية ، في حين استمر الضغط والعداء ضد الفرق الشيعية الأخرى كالاسماعيلية والزيدية الذين كانوا يرفعون لواء الثورة والتغيير والمعارضة ضد العباسيين واستطاعوا خلال العهد العباسي الثاني ان يؤسسوا عدة دول في اليمن وشمال افريقيا والخليج وإيران ، وذلك في القرن الرابع والخامس والسادس والسابع للهجرة .

بل حدث نوع من التقارب والتعاون الايجابي بين الشيعة الاثنا عشرية والسلطات العباسية ، واستوزر العباسيون كثيرا من الوزراء الشيعة ، وتعاونوا مع الحكومات الحمدانية والبويهية ، وكاد بعضهم أن يعلن الانتماء للطائفة الشيعية كما يقال عن الخليفة الراضي والناصر بالله ، وقد قتل آخر خليفة عباسي ووزيره (ابن العلقمي) وهو شيعي .

اذن فلم تكن علاقة الشيعة دوماً في حالة عداء وتوتر مع جميع الأنظمة ، وانما كانت تتوتر تبعاً لمشروعهم السياسي المعارض ، وعندما كانوا يكفون عن المعارضة أو يتعاونون مع أي نظام فان علاقاتهم كانت تتحسن ، وهذا ينطبق أيضا على الأنظمة الشيعية في إيران وغيرها حيث كان الشيعة يتعرضون للعنف والارهاب عندما يلجأون الى المعارضة بغض النظر عن انتمائهم المذهبي ، وهو ما يكشف عن سر الضغط والعداء والارهاب وهو : المعارضة للأنظمة الديكتاتورية سواء كانت المعارضة شيعية أم سنية وسواء كانت الأنظمة الديكتاتورية شيعية أم سنية ، لا فرق .

العوامل الذاتية :

واذا كان الشيعة في العراق الحديث قد تعرضوا للغبن والظلم والتمييز ، واذا كانوا قد تعرضوا لما يشبه هذه الحالة في القرون الماضية فان ذلك لا يعود فقط الى الروح العدوانية وحب الظلم والطغيان عند الآخرين ، وانما يعود لاسباب ذاتية وعوامل داخلية ، منها :

١ ـ الفكر السلبي الذي يحرم العمل السياسي في عصر الغيبة ، ويؤمن بالتقية والانتظار للامام المهدي .

٢ ـ افتقاد النظريات القيادية الدستورية السليمة والمناسبة لحكم العراق وادارة الشعب .

٣ ـ اقتصار القيادات المرجعية على الجوانب العلمية والفقهية وعدم تصديها لمهمة قيادة المجتمع .

٤ ـ الصراعات الداخلية بين المراجع والاحزاب الاسلامية .

٥ ـ غياب الوعي السياسي والاطلاع على المؤامرات والمخططات المعادية .

٦ ـ حمل معظم المراجع والقيادات الدينية للشيعة في العراق للجنسية الايرانية ، مما يضعف ارتباطها بقضايا العراق السياسية ، ويسلط سيف التسفير على رقابها ، ويبعدها عن التدخل في شؤون العراق .

٧ ـ غياب الاجهزة الادارية والتنظيمات الاجتماعية الكفوءة والموازنة لاجهزة وتنظيمات الدولة .

٨ ـ انعدام العلاقات السياسية العامة مع المراكز الدينية والهيئات الدولية والمنظمات والاحزاب والقوى العالمية المناصرة للحرية وحقوق الانسان .

٩ ـ ضعف الاعلام الشيعي الذي يدافع عن قضايا الحرمان والاضطهاد والتمييز ، في داخل العراق وخارجه .

١٠ ـ التطرف الفكري والاعلامي ضد رموز الطائفة السنية وائمتها وقياداتها ، مما يساهم في استعداء الاخرين واثارتهم وتأليبهم ضد الشيعة .

ان كل هذه العوامل الداخلي قد اجتمعت في تاريخ الشيعة لتشكل واقعاً سلبياً قابلاً لطغيان السلطات الديكتاتورية ، وهضم حقوق الشيعة كمجموعة بشرية كبيرة تعيش على ارض العراق .

وبعبارة اخرى ان الشيعة انفسهم وخاصة قياداتهم الانطوائية يتحملون قسطا كبيراً مما لحق بهم من غبن وظلم ، ولابد ان يعالجوا ادواءهم الذاتية قبل ان يلقوا اللوم الكامل على الاخرين .

ولا يعني كلامي هذا تبرئة السلطات الطائفية من الظلم والعدوان ، ولذلك وعندما هبت في العقود الاخيرة فئات من الشيعة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بالعدالة والحرية لم تجد السلطات الغاشمة اللادينية لمقاومتهم الا الامعان في السياسة الطائفية وتهجيرهم من ارضهم ، واعلان الحرب الطائفية ضدهم ، وخاصة في اعقاب الانتفاضة الشعبانية المجيدة .

كيفية التعامل مع المشكلة :

بالرغم من وضوح اعتماد النظام العراقي منذ تأسيسه السياسة الطائفية في التعامل مع الشيعة ، فان الشيعة عموما والحركات الاسلامية بالخصوص كانت ترفض اعتماد المنطق الطائفي ، وتصر على انتهاج السياسة الاسلامية الوحدوية ، ولكن مع اعلان النظام بعد فشل الانتفاضة الشعبانية عن وجهه الطائفي وقيام اجهزته الاعلامية بالتعبير عن ذلك دفع الكثيرين من ابناء الطائفة الشيعية للتفكير بالرد الطائفي والمطالبة بتغليب حكم الاكثرية في العراق ويقصدون من ذلك بالطبع : الاكثرية الشيعية ، وطرح تصور دستوري مستقبلي يعتمد على التعددية الطائفية يمهد لسيطرة الشيعة على مقاليد الامور في العراق ، كما طرح البعض فكرة (الفدرالية الشيعية) في جنوب العراق ، حيث الاكثرية الشيعية المطلقة ، وربما كان هناك من اخذ يفكر باستقلال الجنوب الشيعي عن الوسط أو الشمال السني بعد يأسه من حل المشكلة الطائفية .

ويلاحظ ـ ومنذ العهد الملكي ـ ان سياسيين علمانيين أو غير ملتزمين دينيا ، من ابناء الطائفة الشيعية ، كانوا يتبنون الطرح الطائفي كرد فعل ضروري ومطلوب على سياسة النظام الطائفية ، وذلك بغض النظر عن المضمون العقائدي للتشيع وانطلاقا من الواقع الطائفي ودفاعاً عن (الشيعة) المحرومين والمضطهدين .

وإلى جانب هؤلاء كان يقف بعض متطرفي الشيعة وخاصة في بعض دوائر الحوزات العلمية ، من الذين لا يؤمنون بالوحدة الاسلامية واللقاء مع السنة ، ويحبذون الاعلان عن الهوية الشيعية الصريحة في مواجهة الهجمة الطائفية .

وربما كانت بعض اجهزة الاعلام العالمية تؤيد هذه النغمة بتصويرها للمعركة في العراق وكأنها بين السنة والشيعة ، وبما تغذيها من اخبار .

ويبرر المنطق الطائفي الشيعي نفسه بأنه مظلوم ولم يولد الا كرد فعل ، وبأنه يهدف الى الدفاع عن الشيعة وليس الهجوم على الاخرين .

وربما كان يتمتع بقسط كبير من الحق والموضوعية ، ولكن السؤال هو : هل ينجح بقسط كبير من الحق والموضوعية ، ولكن السؤال هو : هل ينجح المنطق الطائفي في تحقيق اهدافه ؟ . . وهل هو الحل

الأفضل لمعالجة المشكلة الطائفية ؟ . . وهل هو الحل الجذري لمشكلة الديكتاتورية ؟ . . وهل يضمن مع فرض الوصول الى غاية اهدافه تحقيق الحرية والعدالة للشيعة في العراق ؟ . . أم لا يزيد الطين الا بلة ، والطريق نحو النصر الا بعدا ، وانه لا يشكل الا وقوعا في فخ نصبه النظام الديكتاتوري لتقوية نفسه واضعاف الشيعة ؟ . .

ومن هنا فان شيعة العراق يقفون على مفترق طرق يصعب الخيار بينهما ، وينطوي التسرع في اختيار اي من الطريقين على نسبة عالية من المجازفة التي تد تهدد كل ما حقق الشيعة من خطوات ايجابية لاصلاح النظام السياسي الفاسد حتى الان .

ملاحظات على المشروع الطائفي :

واعتقد ان المنطق الطائفي حتى لو كان دفاعيا منطق خاطيء وفاشل ، وذلك لما يلي :

١ ـ ان المنطق الطائفي يناقض خط اهل البيت (عليهم السلام) الذين ضحوا بدمائهم الغالية من أجل الاصلاح في أمة جدهم الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) ومن أجل تطبيق العدالة والحق والحرية في اطار الامة الاسلامية الواحدة ، ولم يكونوا يعملون من أجل مصالح (الشيعة) كطائفة خاصة ، كما يتناقض مع حقيقة الشيعة الاوائل الذين كانوا بمثابة حزب سياسي يطمح ويعمل من أجل التغيير نحو الافضل ، ولم يكن يفكر بتحقيق مكاسب ذاتية .

٢ ـ ان المنطق الطائفي منطق ميت ، فهو يعتمد على صراعات وهمية لا وجود لها ، واذا كان الشيعة والسنة يختلفون في زمان وجود الائمة من آل البيت الدستوري في قيادة المسلمين ، وانهم احق من الخلفاء الامويين والعباسيين . . فقد مضى اكثر من الف عام ولم يتقدم احد من أهل البيت للمطالبة بحقه في الحكم ، ولم يخرج الامام المهدي لكي يتصدى للخلافة ، ومن هنا فقد انقرض الخلاف التاريخي ، ويكاد يجمع المسلمون الشيعة والسنة اليوم على اختيار الشورى نظاماً لحياتهم وطريقا لادارة شؤونهم .

وقد تخلى الشيعة في القرون الاخيرة عن شرط (العصمة) في الامام وقبلوا بامامة الفقيه العادل ، وهو ما يقربهم نحو السنة مسافات واسعة ويكاد يلغي الفوارق بينهم .

٣ ـ ان المنطق الطائفي يعتمد على هويات متحركة وانتماءات متقلبة ، تفقد ملامحها مع حدوث موجات من التغير الفكري عند جماهير السنة أو الشيعة ، وقد شهد تاريخ العراق الطويل حدوث تقلبات عريضة في صفوف القبيلة الواحدة ، فكيف يمكن المحافظة على الحدود الطائفية مع احتمال تمدد أو تقلص الرقعة الطائفية ذات اللون المعين ؟ . .

٤ ـ ان المنطق الطائفي يصرف حقيقة الازمة في العراق ويمضي ليعالج مظهراً من مظاهرها وافرازا من افرازاتها ، وذلك لأن حقيقة الازمة لا تكمن في السياسة الطائفية للنظام بقدر ما تكمن في الطبيعة الديكتاتورية العسكرية الطاغية ، وان أي حل جذري لابد ان يعالج هذه المشكلة ليقضي على السياسة الطائفية التي يتسلح بها النظام لكي يطيل امده .

٥ ـ ان الحل الطائفي لا يعالج جذور الديكتاتورية الضاربة باطنابها في المجتمع العراقي ، ومن الممكن ان ينجح الحل الطائفي بتقسيم العراق و(تحرير) الشيعة من هيمنة السنة ، ولكنه يبقى عاجزاً

عن توفير الحرية والديمقراطية والعدالة للشيعة ، كما ان من الممكن ان يغرق المشروع الطائفي في اوحال ديكتاتورية اقسى وافضع مما يوجد الان .

٦ ـ ان المنطق الطائفي والسياسة الانفصالية المتفرعة عنه تؤدي الى استفزاز قطاعات كبيرة من السنة في داخل العراق وخارجه وتأليبهم ضد الشيعة ، وخاصة في هذا الوقت الذي يحتاجون فيه الى جميع القوى للقضاء على الديكتاتورية ، ومن هنا فان استخدامه بحرارة من قبل الشيعة ولو دفاعا عن انفسهم يعتبر فخا مُعـداً للقضاء على حركة الشيعة وعموم الشعب العراقي نحو الحرية والعدالة .

٧ ـ ان المنطق الطائفي يتناقض مع المسيرة الانسانية الوحدوية التي تحاول ان تتجاوز القوميات والاديان والمذاهب ، وتشكل روابط انسانية عليا .

٨ ـ ان المنطق الطائفي الخاوي يمكن ان يمتد ليشمل كل المنطقة ويلهب فيها فتنا طائفية تساعد على تمزيق الامة الاسلامية الممزقة اساسا اكثر فأكثر . . .

٩ ـ ان المنطق الطائفي يمكن ان يؤدي الى تمزيق الطائفة الشيعية نفسها بين فريق يؤمن به وفريق يرفضه .

١٠ ـ ان المنطق الطائفي يتسبب في خسارة كثير من الاصدقاء الذين قد يناصرون الشعب العراقي في الدفاع عن نفسه في مواجهة الديكتاتورية ، ولكنهم قد يتحولون الى مناصرة الطرف الاخر في مواجهة الشيعة .

الحل الافضل :

ومن هنا فاني اعتقد ان أفضل حل للمشكلة الطائفية يكمن في انتهاج سياسة اهل البيت الوحدوية ، والاصلاحية الشاملة لكل الامة ، والاصرار عليها وعدم السقوط في فخ رد الفعل الطائفي ، والحوار مع الاخوان السنة والعمل معهم من أجل بناء عراق الغد . . عراق الحق والحرية والمساواة والعدالة ، والعمل من أجل اقتلاع جذور الديكتاتورية من الدولة والمجتمع والفكر والعادات والتقاليد ، وتكوين فكر سياسي جديد مشترك يقوم على التعددية والشورى .

واذا كان هناك من يستشهد بالحل الطائفي في لبنان ، فان اهل لبنان اليوم وبعد ان عاشوا تجربة طائفية مرة يجمعون على ضرورة التخلص من النظام الطائفي والتعايش المشترك على قدم المساواة .